مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN 2253-0363
ISSN : 1112-9751

Dirassat & Abhath
The arabic journal of human and social sciences

الأثار الإجتماعية لظاهرة البطالة في المجتمعات العربية. المجتمع الجزائري أنموذجا خلال الفترة (2001-2018).

The social effects of unemployment in Arab societies. The Algerian society as a model between (2001-2018)

روشو عبد القادر Rouchou Abdelkader
المركز الجامعي بتيسمسيلت University Center in Tissemsilt
rouchou2@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019-08-29 تاريخ القبول: 2020-01-19

ملخص:

تعتبر الدول العربية من الدول التي تعاني من إرتفاع في البطالة الناتجة عن التحولات الإقتصادية والإجتماعية المطبقة في هذه المجتمعات، مما أفرز أثارا إجتماعية سلبية على الفرد والأسرة. ففي هذا السياق تحاول هذه الدراسة إبراز إلى أي مدى تتسبب ظاهرة البطالة في عدم إستقرار المجتمعات العربية عموما، وتبيين وقع هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري تحديدا، خلال الفترة 2001-2018. وخلصت هذه الدراسة إلى إعتبار أن تفكك العلاقات الإجتماعية تعتبر ظاهرة مركبة بحيث يمكن إدراج البطالة كأحد مسبباتها، وأن للبطالة أسباب مختلفة معظمها ناجم عن التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفها المجتمع العربي عامة والجزائري على الخصوص.

الكلمات المفتاحية: بطالة، تفكك أسري، طلاق، أسرة،تحول إقتصادي.

تصنيف**JEL** : E2,J6

Résumé:

Arab countries are considered to be among the countries that suffer from the rise in unemployment resulting from the economic and social transformations applied in these societies,which has produced negative social effects on the individual and the family. In this context, this study attempts to highlight the extent to which the phenomenon of unemployment causes the instability of Arab societies in general, and illustrates the impact of this phenomenon on Algerian society in particular, during the period 2001-2018. This study concluded that the breakdown of social relations is a complex phenomenon so that unemployment can be included as one of its causes.Unemployment has various causes, most of which result from the economic and social transformations experienced by the Arab society.

Keywords: unemployment, family breakup, divorce, family, Economic transition.

Classification JEL :E2,J6 ;

1. مقدمة

تعاني جل إقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك وإستقرار المجتمعات خاصة في الدول العربية، لما ينتج عنها من أثار سلبية تنعكس على الجانب الإجتماعي (أفراد، وأسر) بالدرجة الأولى، ثم الجانب الإقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية لكونها تصنف ضمن الطاقات المعطلة. وتعزى ظاهرة البطالة إلى عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة، في إطار نظام متكامل يراعي البعد الإقتصادي والإجتماعي على حد سواء. فالبطالة من الأمراض الإجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على هذه الظاهرة من أثار إجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وآفات إجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع نتيجة تفكك الأسرة باعتبارها النواة الأساسية فيه، مما يؤدي إلى إنقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية.

أما في الجزائر فلعل من بين الأسباب الموضوعية ذات العلاقة بإرتفاع نسبة البطالة، هي إعتماد برامج الإصلاح الإقتصادي (التعديل الهيكلي) الذي يرتكز على مبدأ الخوصصة بكل أبعادها الإقتصادية وآثارها الإجتماعية، حيث تم ذلك مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، مما نتج عنه وضعية إجتماعية صعبة أثرت مباشرة على النسيج الإجتماعي، وأصبحت البطالة هي السمة الغالبة في المجتمع.

ففي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تؤثر ظاهر البطالة على إستقرار وتماسك المجتمع العربي؟ وما وقع هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري تحديدا، خلال الفترة 2001- 2018 ؟**

وللإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المفهوم النظري للبطالة ؟ وما آثارها على المجتمعات العربية ؟ وكيف يمكن معالجتها؟
- كيف أثرت البطالة على التماسك الأسري في المجتمعات العربية؟
- كيف تأثر المجتمع الجزائري (أفرادا، وأسرا) بظاهرة البطالة خلال فترة الدراسة؟ وما هي الحلول المعتمدة قصد الحد من أثارها السلبية؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: للبطالة أثار إجتماعية وخيمة على المجتمعات العربية.

الفرضية الثانية: من بين أسباب التفكك الأسري في المجتمعات العربية ظاهرة البطالة.

الفرضية الثالثة: هناك تأثير لظاهرة البطالة على تماسك المجتمع الجزائري.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على واحدة من أهم الأزمات التي يعاني منها المجتمع العربي، ألا وهي البطالة وإنعكاساتها السلبية على الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والنفسية على أفراد المجتمع، كما يحاول هذا البحث أيضا إعطاء بعض الحلول التي من شأنها الإقلال من أضرارها خاصة في الجانب الإجتماعي، إضافة إلى إستعراض الحالة الجزائرية كنموذج من حيث الآثار الإجتماعية للبطالة وكيف حاولت الدولة الجزائرية معالجتها.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على الأبعاد الاجتماعية لهذه الظاهرة في الوطن العربي، وكيف أثرت على تماسك الأسرة العربية، ومن خلالها تماسك المجتمع ككل.

- كما يهدف البحث إلى تقديم التجربة الجزائرية في هذا المجال، من حيث الأسباب والنتائج، وطرق العلاج، خلال فترة الدراسة.

هيكلة البحث: ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية الأول والثاني يعنى بدراسة الظاهرة في الوطن العربي، أما الثالث فيخص المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: البطالة في الوطن العربي.

المحور الثاني: الآثار الإجتماعية لظاهرة البطالة في الوطن العربي والحلول المقترحة لعلاجها.

المحور الثالث: البطالة في الجزائر الأسباب والتداعيات الإجتماعية وطرق العلاج.

الدراسات السابقة:

في إطار إعداد هذا البحث تمكنا من الإطلاع على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء بشكل مباشر أو بشكل يتصل بأحد جوانب البحث وذلك على النحو التالي:

أ- غردي محمد (2012)، البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، حيث عالج الباحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة وخلص إلى أن عدد البطالين في الدول العربية في تزايد مستمر بحيث يجب توفير ما يقارب 100مليون فرصة عمل إلى غاية 2025.

ب- محمد بن عبدالله البكر (2010)، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية- حيث تدور إشكالية البحث حول تحديد وتقييم تأثير حالة العطل على مستوى التوافق الاجتماعي لدى عينة من العاطلين عن العمل، وانتهى إلى خلاصة أساسية تتمثل في أن حالة التعطل لا تعد مشكلة ذاتية تتعلق بالفرد العاطل فقط، بل إنها مشكلة معقدة ومتعددة الأطراف من حيث التأثر والتأثير، إذ تتأثر البطالة بسياسات وأنظمة الدولة ذات العلاقة بالتعليم من جانب، كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من جانب آخر.

ج- بوفاتح كلتومة (2014)، أثر البطالة على الإقتصاد الوطني، تناولت الباحثة موضوع الأثار المرتبطة بظاهرة البطالة على الاقتصاد الوطني، وكذا الجهد المبذول على المستوى الوطني للحد من هذه الظاهرة، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم المجهود المبذول من قبل السلطات العمومية في الجزائر (آليات التشغيل، صيغ التشغيل...الخ)، إلا أن هذه الظاهرة لا زالت متفاقمة في المجتمع الجزائري الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي بشكل عام.

2. البطالة في الوطن العربي

1.2.المفهوم: قبل إعطاء تعريف شامل للبطالة يجدر بنا أن نعطي مفهوما للعاطل عن العمل، أي من هو العاطل على العمل؟ إن من أهم صفات العاطل عن العمل هو أنه لا يعمل، وبالتالي يمكن تعريف العاطل عن العمل في إطار النشاط الإقتصادي بأنه: "كل شخص ضمن السكان النشطين إقتصاديا عامة، وقد زادت مدة تعطله عن العمل خلال مدة الإسناد الزمني الطويلة المعتمدة"[1].كما عرف أيضا على أنه" الشخص البالغ من العمر 15 إلى25 عاما ولا يعمل رغم أنه قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه بطريقة إيجابية"[2].

تختلف تعاريف البطالة من زاوية لأخرى ومن تشريع لآخر، إلا أنها تصب جميعا في هدف واحد هو حصر مفهوم ظاهرة البطالة.

تعرف البطالة على أنها «الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، راغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في

مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة القيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الإستيعابية لإقتصاديات هذا المجتمع»[3].

2.2.أسباب ظاهرة البطالة في الوطن العربي: إن من أخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في البلدان العربية غير النفطية بالدرجة الأولى – في النصف الثاني من الثمانينيات- هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه البلدان[4]،ونتيجة لهذا الوضع لجأت هذه الدول إلى المؤسسات المالية الدولية قصد الحصول على قروض، لكن التمويل الخارجي تم بمقابل إلتزام هذه الدول بتطبيق حزمة من الإصلاحات الهيكلية والتي إنبثق عنها مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي زادت من حدة البطالة، وعلى العموم تتمثل هذه الإجراءات في[5]:

أ- تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي أدى إلى خفض الإستثمار العمومي ومنه نقص مناصب الشغل خاصة الدائمة منها.

ب- عجز الموازنات العربية على تمويل مشاريع إستصلاح الأراضي للعاملين في القطاع الزراعي، مما إظطر الفلاحين وخاصة الشباب إلى ترك العمل الفلاحي والبحث عن عمل في القطاعات الخدماتية بالرغم من محدودية الدخل فيها.

ت- ضعف النمو الإقتصادي في القطاعات الإنتاجية خاصة، مما نتج عنه ضعف في قدرتها على إستيعاب فائض العمالة في المجتمع.

ث- تعاني بعض المجتمعات العربية من نظرة الإزدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي، مما إضطر الفلاحين وخاصة الشباب منهم إلى ترك العمل في الأرض والتوجه نحو المدينة بحثا عن العمل مما زاد من نسبة البطالة[6].

ج- لقد نجم عن خصخصة مؤسسات القطاع العام موجة تسريح كبيرة للعمالة الموظفة لديها أو خفض الأجور في بعض الحالات.

د- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، والرسوم على الخدمات العامة إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، مما أثر على الطلب المحلي أي حدوث كساد وبالتالي تسريح أعداد كبيرة من العاملين.

هـ- النمو السريع للسكان في البلدان العربية بمعدلات فاقت المعدل العالمي، حيث أن تعداد سكان الوطن العربي إرتفع بنسبة 149.3 % خلال الفترة (1975 – 2010)، هاته النسبة كانت 68.2 % بالنسبة لباقي العالم خلال نفس الفترة، أي أن الزيادة كانت بأكثر من الضعف مقارنة بالنسبة العالمية[7].

3.2. واقع البطالة في الوطن العربي: لقد وصفت تقارير صادرة عن منظمة العمل العربية الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ "الأسوء بين جميع مناطق العالم دون منازع، وأنه في طريقه إلى تجاوز الخطوط الحمراء"، خصوصا وأنه يشمل غالبية الشباب المتعلم، مما يعني وجود ما يزيد عن 17 مليون عاطل في جميع البلدان العربية، وتشير إحصائيات البنك الدولي ومنظمة العمل العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل ما بين 80 إلى 100 مليون فرصة حتى عام 2025، مما يعني وجوب إستحداث 06 ملايين وظيفة جديدة سنويا بغية تجنب تفاقم معدلات البطالة[8].

أما من حيث معدلات البطالة فإن الإحصائيات[9] تبين أن حجم هذه الظاهرة في تزايد في معظم الدول العربية، فقد وصلت في بعضها إلى نسبة 50%، كما هو الشأن في سلطنة عمان، 30% في سوريا و22% في العراق، وبالتالي فإنه في معظم هذه الدول يعتبر خمس (1/5) قوتها الناشطة من اليد العاملة معطل، وهذا في حد ذاته إشكالا حقيقيا يهدد إستقرار وتماسك العلاقات الإجتماعية في هذه المجتمعات.

3. الآثار الإجتماعية لظاهرة البطالة في الوطن العربي والحلول المقترحة لعلاجها:

إن لظاهرة البطالة آثارا سلبية تؤثر على الفرد وعلى الأسرة وعلى المجتمع ككل.

1.3.التأثير على الفرد: أمام عدم إمكانية حصول الفرد على فرصة العمل أو فقدان هذه الفرصة فإنه يتعذر عليه تأمين شروط الحياة الكريمة، وبالتالي فقد يلجأ هذا الفرد إلى البحث عن عمل قد يتناسب مع مؤهلاته أو الإتكال على الغير، أو يلجأ إلى الإستدانة وفي كل الأحوال يصبح هذا الأخير تحت تأثير حالة من اليأس والإحباط[10]. إن البطالة في هذه الحالة تصبح عامل ضغط مؤثر على الحالة النفسية المزاجية للفرد وتزداد القابلية والإستعداد الذاتي لعدم التوافق الإجتماعي كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): العوامل المؤثرة في عملية التوافق الإجتماعي.

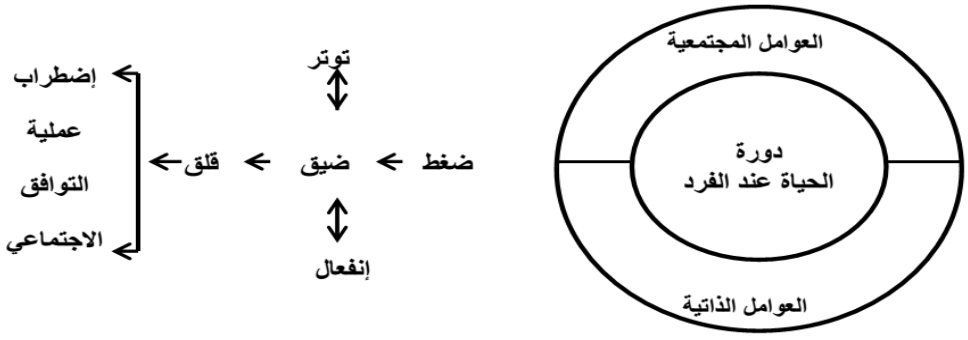

المصدر: محمد بن عبدالله البكر، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية- المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 26،عدد51، ص160.

2.3. الفرد العاطل والجريمة:

عندما يشعر الفرد بأن له الحق في العمل ولا يستطيع الحصول عليه فإن هذا الأمر يولد لديه شعور بالإحباط واليأس وعدم الإنتماء والإحساس بعدم عدالة المجتمع الذي يعيش فيه، مما يؤثر سلبا على تكوين شخصيته وسلوكه النفسي بحيث يصبح أكثر عدائية إتجاه الآخرين، ويندفع نحو الممارسات الإجرامية ذلك أن البطالة تتضمن بذور الجريمة وذلك لإحتوائها على العناصر التالية[11]:

- تذبذب العلاقات الإجتماعية للعاطل وتقلبها من حيث الزمان والمكان.
- الشعور بالخيبة والإحباط مما يجعله غير مستقر نفسيا.
- تحلل أساليب رقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل.
- إبتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.

كل هذه الأسباب تؤدي بشكل أو آخر بالعاطل عن العمل إلى إرتكاب الجريمة، علما بأن هناك أسباب أخرى قد تؤدي إلى الجريمة.

3.3.الأسرة والطلاق: إن عجز الزوج على تأمين إحتياجات زوجته وأبنائه من مسكن وملبس وعلاج

وتعليم ...الخ، يولد مشاحنات بين الزوجين تؤدي في كثير من الأحيان إلى الإنفصال وتشـــرد الأطفال، أمـــا المرتفعـــة من الطـــلاق فهي حســـب الجـــدول التـــالي خـــلال العشرية الأخيرة:

فيما يخص الدول العربية ذات المعدلات

جدول رقم (01): نسبة الطلاق بالنسبة للعدد الإجمالي للزيجات سنويا (10 دول مرتفعة المعدلات).

الدولة	الكويت	مصر	الأردن	قطر	لبنان	الإمارات	السودان	العراق	السعودية	الجزائر
النسبة (%)	48	40	37	37	34	34	30	22,7	21,5	14,8

المصدر : www.topsarabia.com

يلاحظ من هذه المعطيات أن أعلى معدلات الطلاق نجدها في الكويت، مصر، بينما أدناها في هذه المجموعة هي الجزائر ولعل الأسباب المؤدية للطلاق متعددة، ولكن الأسباب المادية لها نصيب في ذلك، سواء بسبب الإختلاف في إدارة الأمور المادية أو فقدان المورد المالي أصلا.

4.3.التأثير على المجتمع: للبطالة أثارا سلبية على تماسك العلاقات الاجتماعية للمجتمع، ذلك أن سلامة الروابط الاجتماعية تتطلب توفير جانب من الأمن والصحة العامة والإستقرار الإجتماعي والرفاهية لكل أفراده[12]. إن هذه الآثار السلبية تنعكس على العلاقة الزوجية والأبناء، فقد وجد بأن حوالي 69% من الذين يقدمون على الإنتحار هم من أفراد المجتمع العاطلين، بالإضافة إلى عامل ضعف الإنتماء للوطن لديهم، وكراهيتهم للمجتمع، مما يجعلهم يمارسون العنف والإرهاب ضده[13].

إن أهمية العمل في المجتمع تكمن في كونه وسيلة للضبط الإجتماعي من خلال الإفتراض القائم على أن العمل يلعب دورا أساسيا في عملية تعزيز حالة الشعور بالتوافق الإجتماعي عند الفرد.

وعليه فإن إستمرار الشعور بالضغط نتيجة البطالة يولد لدى الفرد حالة من التوتر، الضيق والإنفعال مما يؤدي به إلى الشعور بعدم الأمان، وبالتالي عدم التوافق الإجتماعي قد ينتج عنه إضطراب في علاقة الفرد بالمجتمع.

5.3. الحلول المقترحة لعلاج البطالة في الوطن العربي: إن أهم مايميز الإجراءات المتخذة من طرف الدول العربية قصد مواجهة مشكلة البطالة والحد من أثارها الإجتماعية، هي أنها لا تندرج ضمن خطة إستراتيجية مدروسة على المدى المتوسط والبعيد بل هي مجرد إجراءات غير متناسقة يمكن إعتبارها كرد فعل لواقع متردي إقتصاديا وإجتماعيا وفي كل الأحوال فإن أهم الإجراءات الواجب إتخاذها هي:

-العمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي وذلك بتشجيع الإستثمارات في كل المجالات خاصة تلك الإستثمارات التي تقوم بإنجازها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطبيق سياسات إقتصادية وإجتماعية من شأنها الحد من ظاهرة الفقر وتطبيقها بشكل عادل على جميع مناطق القطر الواحد.

- تخصيص برامج تنموية للأسر الأكثر فقرا ومرافقتها قصد إنشاء مشروعات صغيرة من شأنها توفير فرص عمل لأفراد الأسرة الواحدة المخطط الموالي يبين أهم الإجراءات الواجب إتباعها على المستوى القطري .

الشكل رقم02:ملخص للعناصر الأساسية المكونة لإستراتيجية النمو المتكاملة.

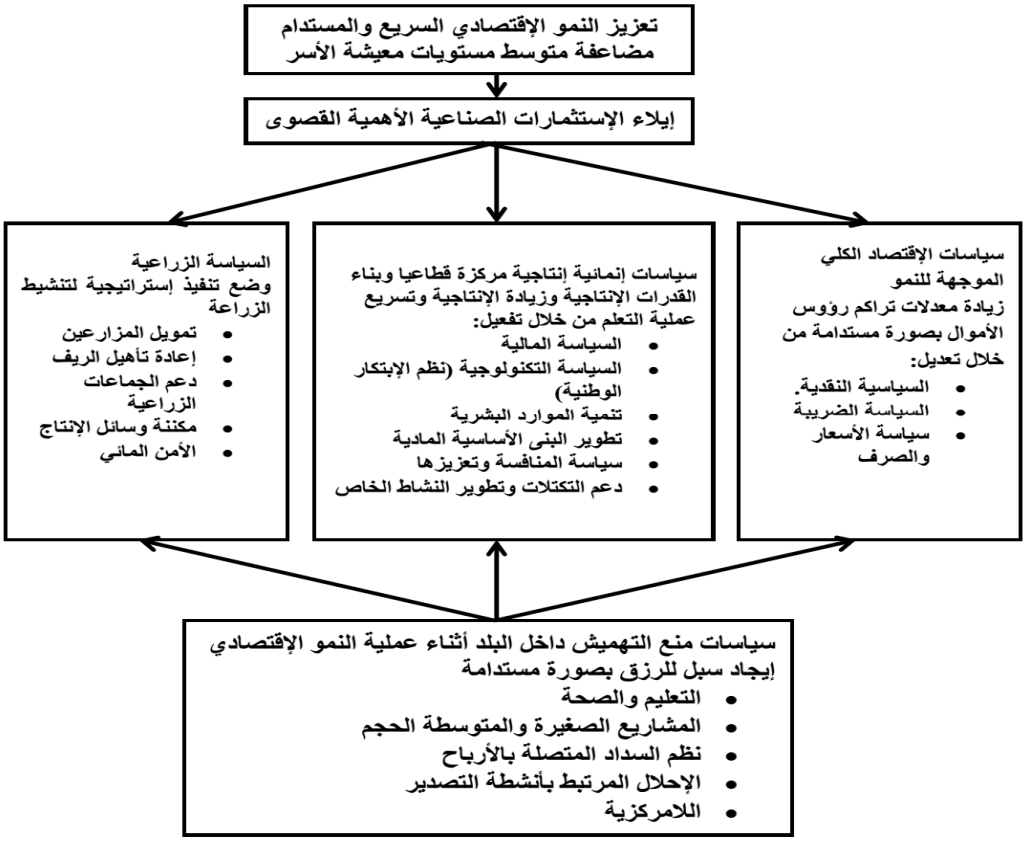

المصدر: غيداء صادق سلمان، البطالة في العالم العربي، ص13.

4. البطالة في الجزائر الأسباب والتداعيات الإجتماعية وطرق العلاج.

تعتبر البطالة في الجزائر كنتيجة حتمية لوضع إقتصادي صعب مر به المجتمع الجزائري خاصة بعد عشرية التسعينيات من القرن الماضي،أو مايصطلح عليه إعلاميا بالعشرية السوداء، وهي فترة اللإستقرار الأمني، إضافة إلى إعتبارها أيضا فترة الإصلاحات الإقتصادية التي جسدت التحول نحو إقتصاد السوق.

1.4. أسباب البطالة في الجزائر: هناك عدة أسباب للبطالة في الجزائر غير أن الفترة المختارة لدراسة الظاهرة في الجزائر تجعلنا نركز على الأسباب التالية:

أ- أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (في إطار التحول الإقتصادي) إلى خصخصة العديد من المؤسسات الإقتصادية العمومية مما نتج عنه تسريح أعداد هائلة من العمال، فقد إنتقل معدل البطالة من 17% مع بداية سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999[14].

ب- عدم التنسيق بين برامج التعليم والتكوين عبر كل مراحله ومتطلبات سوق العمل.

ت - ضعف التسيير وفشل السياسات الإقتصادية المتبعة في الجزائر، والتي إعتمدت بشكل كلي على مداخيل المحروقات[15].

ث- تراجع عروض العمل في الإقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى حوالي 50 %، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول في التشغيل بنسبة 78 %، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8 % وأخيرا القطاع الأجنبي بنسبة 4,2 %، كما أن طبيعة المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة تتميز بكونها مؤقتة بنسبة 74,5 %[16].

ج - النمو الديمغرافي، ويعد هذا العنصر سبب مهم في زيادة البطالة ذلك أن زيادة السكان لا تناسب زيادة الوظائف وبالتالي زيادة معدلات البطالة[17].

فإن الزيادة في الطلب الكلي –حالة التوسع في الإنفاق العمومي – تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الإقتصادي وحجم العمالة[18]، فمن هذا المنظور شرعت الجزائر مع بداية الألفية الحالية في تطبيق برامج إنفاقية ضخمة (بلغت 52.544 مليار دينار إلى غاية 2019)، الهدف منها إنعاش الإقتصاد الوطني، وتوفير مناصب شغل جديدة للحد من ظاهرة البطالة. الجدول والشكل المواليين يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

2.4. واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2018: يبين "**كينز**" أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن

الجدول رقم(02): يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2018.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	أفريل2018
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.3	11.3	10.2	10.0	10.0	9.7	9.3	9.2	10.6	10.5	12.3	11.1

المصدر: وزارة المالية . الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 03 : تمثيل بياني لتطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

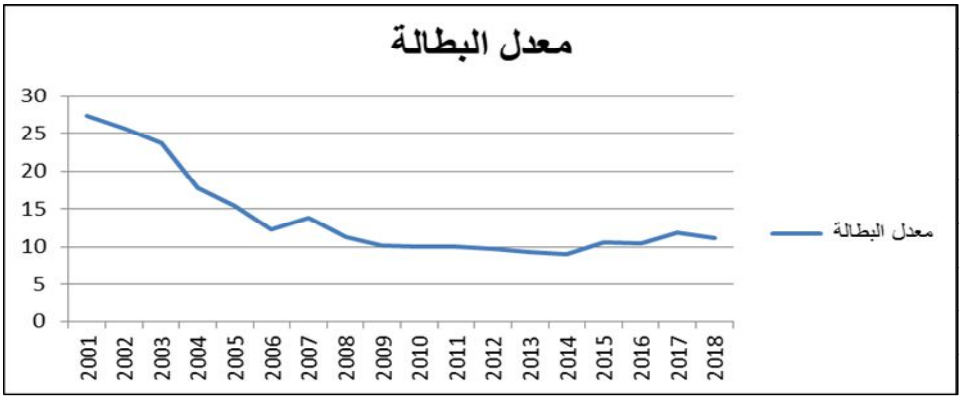

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 02 أعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف إنخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 إنخفض إلى13.3 %سنة 2007، ثم إلى 10.0 %سنة 2010، ليصبح سنة 2014 في حدود 9.2 % ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الإستثمارية المشار إليها سابقا، غير أنه

مايميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت. غير أن هذا المعدل بدأ في الإرتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 ليصل الى 12.3 % سنة 2017 ، ثم 11.1% خلال الثلاثي الأول لسنة 2018، وهذا مايؤكد عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً.

3.4. الآثار الإجتماعية للبطالة في الجزائر: إن تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر ساهم بشكل كبير في ظهور عدة ظواهر إجتماعية أثرت سلبا على تماسك المجتمع وإستقراره منها:

1.3.4.الهجرة غير الشرعية (الحرقة)[19]: في ظل تفاقم الأوضاع الإقتصادية والأمنية خلال فترة التسعينيات عرفت الجزائر إرتفاعا في عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا خاصة. إن الإحصائيات الحديثة تبين أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد الكيان السياسي والإجتماعي للمجتمع الجزائري، خاصة أنها تعصف بأهم فئة في المجتمع، وهي الشباب الذي أصبح يعاني من آفة البطالة، التهميش...الخ، وتفيد الإحصائيات أن قيادة حرس السواحل أحبطت محاولات غير شرعية لـ 1500 شخص حاولوا الإبحار بطريقة غير شرعية سنة 2015، فيما أكد الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن هذه الإحصائيات وعلى أهميتها فإنها لا تعكس الرقم الحقيقي والذي هو أكبر بكثير، في حين بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين لسنة 2016 ما يفوق 180 ألف مهاجر غير شرعي نحو أوربا[20].

2.3.4.الجريمة في المجتمع الجزائري: صنف التقرير الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات "**نامبيو**" الجزائر بنسبة 49,57 % من مقياس الجريمة على مقياس الأمان والسلامة، حيث تعتمد هذه القاعدة في تصنيفها للدول على معايير القتل، السطو، السرقة والإغتصاب وكل ما يتعلق بأنواع الإجرام، إن إرتفاع مستويات الإجرام في المجتمع الجزائري يهدد السلم الإجتماعي وله عدة عوامل منها على الخصوص[21]:

- تخلي الشباب عن الموروث الإجتماعي وإنتشار المخدرات، ضعف الوازع الديني، الفراغ نتيجة البطالة المنتشرة في أوساط الشباب، إضافة إلى تخلي الأولياء عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم، أي التفكك الأسري الذي ينتهي أيضا بالطلاق وما ينجر عنه، وهكذا يجد المجتمع نفسه في حلقة مفرغة، ولقد كشفت الشرطة الجزائرية أن معدلات الجريمة قد إرتفعت سنة2017 بنسبة16% مقارنة مع نفس الفترة من السنة2016.

3.3.4.البطالة والتفكك الأسري (الطلاق) في الجزائر: إن عدم قدرة الأسرة بإعتبارها المؤسسة الإجتماعية الأولى في المجتمع على تلبية حاجات أعضائها بسبب عدم حصول رب الأسرة على عمل وبالتالي تأمين دخل دائم لها، فإن ذلك يؤدي إلى مشاكل عائلية لا متناهية تصب كلها في عدم إستقرار هذه الأسرة، وتشير الإحصائيات أن حوالي 10 % من النساء الجزائريات اللواتي يتراوح سنهن بين 15 و49 سنة عرفن الطلاق[22]، علما بأن النسب المتعلقة بحالات الطلاق في المجتمع الجزائري في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، فحسب دراسة لمركز الدراسات والتحليل من أجل التنمية (CNEAP)سنة 2003، فإنه تم تسجيل 25000 حالة طلاق كل سنة، في حين إرتفع هذا المعدل إلى 57 ألف حالة طلاق سنة 2015، ثم 63 ألف حالة سنة 2016، أما سنة 2017 فقد فاق 68 ألف حالة طلاق[23].

هذه الأرقام تدل على أن ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري بادية في الإرتفاع المستمر، أما من حيث الأسباب فهي متعددة ومن بينها الجانب المادي، بسبب عدم تمتع أب الأسرة بشكل خاص بمنصب عمل قار، وبالمقابل بلغ عدد الزيجات سنة 2016 (356000 حالة)بانخفاض قدره 3 % عن سنة 2015. إلى 9 %

سنة 2017. إذن معدل التفكك الأسري في إرتفاع ومعدل التماسك في إنخفاض.

4.4. طرق العلاج: لعلاج ظاهرة البطالة إعتمدت السلطات العمومية في الجزائر على خطة عمل أطلق عليها تسمية المخطط الوطني لمكافحة البطالة، يسعى هذا المخطط إلى إمتصاص الكلفة الإجتماعية الناتجة عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي المعتمدة مع بداية التسعينيات ويتكون هذا المخطط من العناصر التالية[24]:

1.4.4. المعالجة الإجتماعية: والتي تتم عن طريق إستفادة البطالين من منحة التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق.

2.4.4. المعالجة الإقتصادية: وتعتمد على إنشاء وظائف مؤقتة في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للإستعمال المكثف لليد العاملة، دعم تشغيل الشباب عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برنامج الأشغال الكبرى التي يمكنها توفير مناصب عمل جديدة وذلك من خلال:

أ- الإستثمارات المنشئة لمناصب العمل بالأشغال الكبرى، إستصلاح الأراضي الزراعية، إنعاش الإستثمار.

ب- تكييف وتنظيم سوق العمل في الجزائر كتوفير شبكة للمعلومات في مجال الشغل، توطيد العلاقة بين برامج التكوين، التعليم وسوق العمل.

جـ- إمكانية توسيع حقل التشغيل ليشمل مجالات أخرى كالبيئة، الشراكة مع الجماعات المحلية، الطاقة.

د- إعادة تنشيط دور الجماعات المحلية وتعزيز دورها في خلق مناصب الشغل محليا.

2.4.4. آليات التشغيل:

أ- البرامج الخاصة بتشغيل الشباب والتي إنطلقت سنة 1989، وتخص الشباب مابين 16 إلى 27 سنة، وتهدف إلى دمجهم في أعمال ذات منفعة عامة في القطاعات الفلاحية، الصناعية، الري، البناء، والأشغال العمومية.

ب- وضع جهاز لدمج البطالين الجدد والعمال المسرحين بسبب تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

جـ- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1995، مهمته تقديم تعويضات للعمال المسرحين من العمل لأسباب إقتصادية وأيضا البحث لهم عن مناصب شغل جديدة.

د- إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 1996، أوكل لها دور مساعدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، في خلق وإنشاء مؤسسات صغيرة.

ذ- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بداية من سنة 1997، ممولة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

هـ- تبني برامج خاصة بالتشغيل سنة 1998، سميت بعقود ماقبل التشغيل موجهة بالأساس إلى حاملي الشهادات الجامعية، وكذا طالبي العلم بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة.

و- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 01/04 مؤرخ في 2004/01/22، تهتم بتدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

ي- إنشاء جهاز دعم الإدماج المهني سنة 2008، يهدف إلى إدماج طالبي العمل لأول مرة بموجب عقود محددة المدة.

كان الهدف من إنشاء أجهزة التشغيل والدعم خاصة CNAC،ANSEJ هو الوصول إلى تمويل حوالي 17000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة 2009 / 2013 مع تقديرات باستحداث أزيد من 55000 منصب مباشر سنويا[25].

5. الخلاصة: من خلال إستعراضنا لموضوع الآثار الإجتماعية لظاهرة البطالة وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع العربي والجزائر بشكل خاص، يمكن القول بداية أن فرضيات الدراسة كلها تؤكد النتائج المتوصل اليها في الدراسات السابقة خاصة فيما تعلق بالأثر

السلبي الذي تحدثه ظاهرة البطالة على مستوى سلامة ومتانة النسيج الاجتماعي، لكن مع الإشارة إلى أن البطالة تعتبر سبب واحد من عدة أسباب أخرى تؤدي إلى التفكك الأسري في الوطن العربي. كما تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن تقسيمها إلى مجموعتين الأولى تخص الوطن العربي وتتمثل أهمها في مايلي:

- لظاهرة البطالة جذور تعود للأنظمة الإقتصادية المطبقة في الدول العربية والتي لم يراعى فيها خصوصية هذه المجتمعات كعدم الإهتمام بعالم الريف والذي يمثل موطن نسبة هامة من الساكنة في هذه المجتمعات.

- ضعف وقلة برامج التدريب والتكوين لفائدة الشباب، بالموازاة مع الزيادة المتسارعة في نسب طالبي العمل سنويا.

- تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية المتسببة في التفكك الأسري في المجتمعات العربية.

أما فيما يخص الجزائر فإن أهم النتائج تتمثل فيما يلي:

- إن أعلى معدلات البطالة سجلت في فترة الإصلاحات الهيكلية التي أعقبت الأزمة الإقتصادية والشروع في التحول الإقتصادي مع بداية التسعنيات، وتطبيق السياسات الإنكماشية وماتبعها من إنخفاض في الإستثمارات العمومية، ومنه التناقص الكبير في مناصب الشغل.

- بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوساط الشباب البطال خاصة في الآونة الأخيرة بشكل لافت للإنتباه وإنعكاسها سلبا على تماسك الأسرة الجزائرية.

- تزايد في معدلات الإجرام وإنتشار الآفات الإجتماعية بصفة عامة.

- إرتفاع مقلق في نسب الطلاق سواء فيما يخص الزيجات الحديثة أو حتى على مستوى الأسر ذات الأطفال ومايترتب عن ذلك من تشرد وإهمال لهؤلاء.

التوصيات:- إعتماد برامج تدريبية لفائدة الشباب خاصة مع مراعاة إحتياجات سوق العمل.

- تشجيع دعم القطاع الخاص حتى يتمكن من المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة وآثارها الإجتماعية، لما يوفره هذا القطاع من فرص عمل تناسب مختلف فئات المجتمع.
- تبني فكرة المشروعات (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها ماديا وفنيا والترويج لها في أوساط الشباب.
- إعادة النظر في سوق العمل في أغلب الدول العربية خاصة في مجال نشر المعلومة ومدى حداثتها.
- إستحداث هيئات محلية ووطنية من شأنها التكفل بالآثار الناتجة عن التفكك الأسري، كالتكفل بالمطلقات والأبناء المشردون نتيجة هذا التفكك.
- المعالجة العلمية للآفات الإجتماعية كالإدمان على المخدرات، الإجرام...الخ.

6. قائمة الأشكال والجداول:

1.6- قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(01)	العوامل المؤثرة في عملية التوافق الإجتماعي.	06
(02)	ملخص للعناصر الأساسية المكونة لإستراتيجية النمو المتكاملة.	09
(03)	تمثيل بياني لتطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	11

2.6- قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(01)	نسبة الطلاق بالنسبة للعدد الإجمالي للزيجات سنويا (10 دول مرتفعة المعدلات).	07
(02)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2018.	16

.7

قائمة المراجع:

1.7- الكتب:

1. إسماعيل صبري عبد الله، تحرير سلوى سليمان، الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، 1999، جمهورية مصر العربية، ص41.
2. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص255.
3. ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد– من خلال حالة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
4. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، التكوين، 1997.

2.7- المقالات:

1. خالد عليطو وآخرون، أثر البطالة على التنمية الإجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لإستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، 2014، مجلد36، عدد 03.
2. صالح الخصاونة، سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الوطني الأردني ، مجلة العمل، عدد 37 وزارة العمل الأردنية، 1987.
3. عيسى نجاة، أثر معدلات النمو الإقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة1970-2014، مجلة دراسات في الإقتصاد والمالية والتجارة، المجلد02، عدد16، سنة2016.
4. غردي محمد، البطالة وآثارها الإجتماعية في الوطن العربي، مجلة الإبداع، حجم 02، رقم 02، الجزائر.
5. محمد بن عبدالله البكر، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية- المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، المجلد 26،عدد51.
6. جامعة القاديسية بالعراق، مشكلة البطالة /الأسباب ، النظريات، الأثار في المجتمع العراقي، بحث منشور في مجلة العلوم الإجتماعية ، بغداد، العدد04.

3.7- المداخلات:

1. منصور رحماني،الهجرة غير الشرعية – إشكالية جديدة للقانون- الملتقى الوطني الرابع، أيام 20/19 افريل 2009، جامعة أم البواقي ، الجزائر.-https// al-ain.com_
2. وزير العدل حافظ الأختام، تصريح أمام مجلس الأمة بتاريخ: 03 / 01 / 2018.

4.7- التقارير:

1. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) www.ons.org
2. الندوة القومية حول المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب في سوق العمل، منظمة الدول العربية، القاهرة 14-16جوان 2008.
3. قضايا عربية: إتجاهات معدلات البطالة في المنطقة العربية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017 .

4. صندوق النقد العربي، دراسة حول بطالة الشباب في الدول العربية، أغسطس 2015.

5.7- المواقع الإلكترونية:

1. سعيدي يحي وآخرون، البطالة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في الوطن العربي..www.arabgeographers.net
2. زنيني فريدة، الآثار الإقتصادية للبطالة،.ص 6 - iefpedia.com.15
3. لمياء محمد المغربي،البطالة في الوطن العربي – المشكلة وآليات المعالجة- www.arabaffairesonline.org
4. Human DevelopmentRaport (UNDP,USA),2006,p300. ww.hdr.undp.org
5. www.uabanline.org
6. www.hellooha.com

8.الهوامش

[1] عيسى نجاة، أثر معدلات النمو الإقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة1970 -2014، مجلة دراسات في الإقتصاد والمالية والتجارة، المجلد02، عدد16، سنة2016، ص12.

[2] صالح الخصاونة، سوق العمل والبطالة في الإقتصاد الوطني الأردني ، مجلة العمل، عدد 37 وزارة العمل الأردنية، 1987، ص 15 – 16.

[3]ناصر دادي عدون،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد– من خلال حالة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

[4]- إسماعيل صبري عبد الله، تحرير سلوى سليمان، الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، 1999، جمهورية مصر العربية، ص41.

[5] صائب حسين مهدي، البطالة في الدول العربية، الواقع، الأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد 12، عدد 3، 2010، ص 93.

[6] قضايا عربية اتجاهات معدلات البطالة في المنطقة العربية،مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017.

[7]-HumanDevelopmentRaport (UNDP,USA),2006,p300.

[8] لمياء محمد المغربي،البطالة في الوطن العربي –المشكلة وآليات المعالجة- www.arabaffairesonline.org

[9]- www.uabanline.org، تاريخ الإطلاع: 2018/10/20.

[10] عيسى نجاة، مرجع سابق، ص 28.

[11] خالد عليطو وآخرون،أثر البطالة على التنمية الإجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لإستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد36،عدد 03، 2014ص 290.

[12] غردي محمد، البطالة وآثارها الإجتماعية في الوطن العربي، مجلة الابداع، حجم 02، رقم 02، الجزائر ،ص5.

[13]سعيدي يحي وآخرون، البطالة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في الوطن العربي، ص7.www.arabgeographers.net

[14] زنيني فريدة، الآثار الإقتصادية للبطالة،.ص 6 - iefpedia.com.15

[15]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص255.

[16] غردي محمد، مرجع سابق، ص 181.

[17]سعيدي يحي ،مرجع سابق ،ص 6.

[18]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسية للبطالة، مطابع الرسالة، التكوين، 1997، ص183.

[19] الحرقة: الحرقة مصطلح متداول محليا في الإعلام الجزائري ،فالحراق هو شخص قرر الإنتقال إلى دولة ما بمحض إرادته بطريقة غير قانونية، فهو يقوم بمغامرة يجتاز فيها البحر باتجاه أوربا بحثا عن وضع معيشي أفضل، وغالبية الحراقة هم شباب تتراوح أعمارهم بين 35/20.

[20] منصور رحماني، الهجرة غير الشرعية –إشكالية جديدة للقانون- الملتقى الوطني الرابع، أيام 20/19 افريل 2009، جامعة أم البواقي ، الجزائر، ص 10.

[21]https// al-ain.com

[22] تقرير الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)www.ons.org

[23] وزير العدل حافظ الأختام، تصريح أمام مجلس الأمة بتاريخ : 03 / 01 / 2018.

[24] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 298.

[25] لزهر قواسمية، سياسات التشغيل، ملتقى وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 14/13 أفريل 2011.